مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ
ISSN: 1112- 7872
E-ISSN: 2600-6162
مجلد: 17 عدد: خاص جانفي 2022
العنوان: علاقة الفقيه بالسلطان في الغرب الإسلامي... ص.ص 715- 730.

علاقة الفقيه بالسلطان في الغرب الإسلامي خلال العصر الوسيط

لخضر سعيداني[1]
جامعة أحمد بن يحي الونشريسي تيسمسيلت
wancharissi@yahoo.fr
تاريخ الإرسال: 2020/03/14؛ تاريخ القبول: 2021/05/16

The Relationship of the jurist with the Sultan in the Islamic West during the medieval era

Abstract:

The issue of the relationship between the Sultan and the jurist is one of the most important topics, given the specificity of each group in the countries of Maghreb and Andalusia, and their position in society. At a time when the political authority represented in the sultans sought to gain the legitimacy of its existence through approaching jurists and clerics, these people sought to Trying to build different models that regulate the relationship with the authority, which has resulted in different models that have dated the relationship between the two parties, and this is what we are trying to extract by examining some models of this relationship, in addition to the reality of this relationship through the book of NAWAZILS AL-MIYAR AL-MOGHRIB of Ahmed bin Yahya Al-Wanchriss
Keywords: faqih ; sultan ; Islamic West; nawazils ; al-wancharissi

الملخص:

تعد مسألة العلاقة بين السلطان والفقيه من المواضيع المهمّة، نظرا لخصوصية كل فئة في بلاد المغرب والأندلس، وموقعها في المجتمع، ففي الوقت الذي سعت فيه السلطة السياسية ممثلة في السلاطين الى كسب شرعية وجودها من خلال التقرب من الفقهاء ورجال الدين، سعى هؤلاء الى محاولة بناء نماذج مختلفة تنظم العلاقة مع السلطة، وهو الأمر الذي نتج عنه نماذج مختلفة أرخت للعلاقة بين

الطرفين، وهذا ما نحاول استخلاصه من خلال الوقوف على بعض النماذج من هذه العلاقة، إضافة الى واقع هذه العلاقة من خلال كتاب المعيار المعرب لأحمد بن يحيى الونشريسي.

الكلمات المفتاحية: الفقيه؛ السلطان؛ الغرب الإسلامي؛ النوازل؛ الونشريسي.

مقدمة:

شكلت العلاقة بين المثقف والسلطة موضوعا مهما لتحليلات المفكرين على مختلف الفترات التاريخية، وقد أنتجت مفاهيم عديدة حول طبيعة العلاقة بين الطرفين، ولما كان السلطان يمثل السلطة السياسية في التراث العربي الإسلامي في مقابل الفقيه الممثل للسلطة الدينية لم يخل هذا التراث مما اصطلح عليه بنكبات الفقهاء والعلماء التي نتجت عن محاولة السلاطين إخضاعهم إلى سلطتهم لما حظوا به من مكانة في المجتمع.

في هذا المقال نحاول أن نسلط الضوء على بعض النماذج التي شكلت مثالا لهذه العلاقة، والتي اختلفت في معطياتها حسب الظروف المحيطة بعلاقات العلماء بالسلاطين في الغرب الإسلامي.

1- السلطة والفقهاء، نماذج المحن:

لقد تنوعت مظاهر التنافر والتقارب بين الفقهاء والسلاطين في الغرب الإسلامي، حيث وصلت إلى حد الاغتيال المدبر من طرف السلطة، أما أراء بعض الفقهاء فكانت تنطلق من الرفض المطلق لمشاركة السلطان، حيث أُكره بعض الفقهاء على تولي القضاء، ومن ذلك حالة سليمان بن يوسف الحسناوي البجائي الذي أُكره على قضاء الجماعة، فأقام به أزيد من سنتين فأعرض عنه ولازم التدريس والإفتاء(التنبكتي، أ. 1989: 185)، وعبد الله بن عيسى بن أبي حبيب الذي امتحن في قضائه بالأمراء لإقامته الحق وإظهاره(التنبكتي،أ.1989: 209)

كما ابتعد بعض الفقهاء عن السلاطين نتيجة الزهد على غرار محمد بن عبيد الله الإشبيلي الذي غلب عليه الزهد والانقطاع، مقتديا في جميع أحواله بالصحابة والسلف، بعيدا عن الملوك مع شدة رغبتهم فيه(التنبكتي،أ.1989: 376)، والحال أيضا معأبي محمد عبد السلام

التونسي دفين العباد بتلمسان، ".. والذي كان صليبا في الحق مغلظا على الأمراء، لا يخاف في الله لومة لائم(ابن الزيات، أ.1984: 110)

ومن الفقهاء من آثر الهجرة تجنبا للمواجهة مع السلاطين مثلما وقع لأبي الحسن بن حرزهم الذي".. كان أوحد زمانه علما وعملا وحالا، صليبا في الحق لا يخاف في الله لومة لائم، وله مواقف شهيرة مع ملوك لمتونة، وكان ذلك سبب هجرته إلى البلاد المشرقية..(أحمد، أ.1996: 223).

شكّلت المؤامرات ضدّ الفقهاء والسعي بهم عند السلطان مظهرا من مظاهر العلاقة بين الطرفين، وهي الحالات التي تعدد وجودها في كتب التراجم والمناقب، ومن ذلك ما وقع لمحمد بن ابراهيم بن خزر الحكمي الذي كان فقيها أديبا وسعي به إلى السلطان فقتل ظلما سنة سبع وستين وخمسمائة (ابن الأبار، م.1995: ج 2 ،40)

كما تعرض بعض الفقهاء للنفي والاستجلاء مثلما وقع لعلي بن عبد الله اللخمي الباجي الذي توفي ممتحنا بالاستخفاء خائفا من السلطان سنة خمس وثلاثين وستمائة (ابن الأبار، م.1995:ج3، 238)، والأمر نفسه مع أبي عبد الله الأصم وأبي عبد الله الدقاق اللذين سعي بهما عند تاشفين بن علي، فأمر باشخاصهما الى مدينة فاس فسجنا بها(ابن الزيات، أ.1984: 155).

يقدم لنا النص النوازلي سؤالا مهما بخصوص"..الأكل من أموال السلاطين وقبول جوائزهم"، حيث قيل لأبي عمر بن عبد البر.. إن أقواما أعابوك بأكل أموال السلاطين وقبولك جوائزهم، فقال: قل لمن ينكر أكلي لأموال السلاطين وقبولي جوائزهم أنت من جهلك في محل العيازة لأن اقتداء بالصالحين من الصحابة والتابعين.." (الونشريسي، أ. 1981:ج 11، 181)

2- نكبة عبد الواحد الونشريسي:

وُصف عبد الواحد الونشريسي بالشيخ الفقيه المحقق المفتي الموثق النحوي الأديب الخطيب الفصيح الناظم، ولد بفاس بعد الثمانين والثمانمائة، أخذ عن أبيه الإمام الشهير أحمد بن يحيى الونشريسي، والشيخ ابن غازي، وقد ذكر له التنبكتي فتاوى فقال ".. وفتاويه محررة محققة، كان رائق الخط فائق الإنشاء والشعر متقدما في

الوثائق، تولى القضاء ثمانية عشر عاما ثم الفتيا بعد موت ابن هارون وقد توفي مقتولا في ذي الحجة سنة خمس وخمسين وتسعمائة عن نحو سبعين سنة.."(التنبكتي، أ.1989: 288).

أما ابن عسكر فقال عنه "..فريد دهره وأعجوبة عصره.. انتهت إليه رياسة العلم وجمع بين الخطط الثلاثة الفتيا والقضاء والتدريس.. خرج يوم عيد ليصلي بالناس صلاة العيد فانتظر السلطان أبا العباس أحمد المريني فبطأ عليهم ولم يأت إلى أن خرج وقت الصلاة ولما وصل السلطان إلى المصلى نظر الشيخ عبد الواحد إلى الوقت فرآه قد فات فرقى المنبر وقال: يا معشر المسلمين عظم الله أجركم في صلاة العيد فقد عادت ظهرا، ثم أمر المؤذن فأذن وأقام الصلاة صلى بالناس الظهر وانصرف ولم يراع تغيير السلطان ولا فضيحته.." (ابن عسكر، أ.1977: 52).

يظهر من خلال التراجم المتعلقة بعبد الواحد الونشريسي، تمكنه من العلوم المختلفة وحصوله على مرتبة مشرفة بين أقرانه من العلماء والفقهاء في تلك الفترة، وهذا ما سيجعله لاحقا في مرمى السلطة السياسية الناشئة في المغرب.

أورد الناصري قصة عبد الواحد الونشريسي مع السلطان السعدي أبو عبد الله الشيخ الذي استولى على فاس سنة ست وخمسين وتسعمائة، وقبض على بني وطاس، حيث فر أبو حسون إلى الجزائر للحصول على دعم الأتراك الوافدين إلى المغرب الأوسط (السلاوي، أ.1955: ج4، 23)، وقد نصحه الناس بالسعي لأخذ البيعة من عبد الواحد الونشريسي حيث قيل له: لا سبيل لك إليها ولا يبايعك أهلها الا إذا بايعك ابن الونشريسي، ورفض الشيخ قائلا: بيعة هذا السلطان، يعني أبا العباس في رقبتي ولا يحل لي خلعها، وقد ذكر الناصري أن ابن القاضي رأى البيعة التي كتبت بخط الإمام أبي محمد عبد الواحد بن أحمد الونشريسي من إنشائه وعليها خطوط جماعة من فقهاء فاس(السلاوي، أ.1955: ج4، 149).

وكان عبد الواحد الونشريسي من المشاركين في عقد الصلح بين السلطانين أبي العباس الوطاسي وأبي العباس السعدي، ولما انقبض

الفقهاء عن كتابة الصلح استحياء في ذلك المحفل أن يكتب ما لا يناسب الطرفين .

قام قاضي الجماعة أبو الحسن علي بن هارون المطغري وأخذ الدواة وأساودها ووضعها بين يدي أبي مالك المذكور– يقصد عبد الواحد الونشريسي- فأنشأ في الحين خطبة بليغة ونسج الصلح على منوال عجيب، واخترع أسلوبا غريبا تحيّر فيه الحاضرون وعجبوا من ثبات جأشه، وجموم قريحته في مثل ذلك المشهد العظيم الذي تخرس فيه السن الفصحاء هيبة وإكبارا، فقام قاضي الجماعة وقبله بين عينيه وقال: جزاك الله عن المسلمين خيرا، وما هي بأول بركتكم يا آل أبي بكر، وكان ذلك كله في حدود أربعين وتسعمائة(السلاوي، أ.1955: ج4، 151).

وزعم البعض أن السلطان السعدي كتب إلى أهل فاس يقول لهم : إني إن دخلت فاسا صلحا ملأتها عدلا وإن دخلتها عنوة ملأتها قتلا فرد عليه بأبيات من شعر مطلعها :

كذبت وبيت الله ما تحسن العدل ولا خصك المولى بفضل ولا أولى.

ولما كان الشيخ عبد الواحد يقرأ صحيح البخاري بجامع القرويين، طالبه ابنه بتأخير القراءة خوفا على حياته من أعوان السلطان، فقال له الشيخ: أين وقفنا البارحة؟ قال :على كتاب القدر، قال: فكيف نفر من القدر؟ فلما افترق المجلس، قتله أعوان السلطان بباب المسجد المذكور في السابع والعشرين من ذي الحجة سنة خمس وخمسين وتسعمائة (السلاوي، أ.1955: ج5، 22، 23).

3- نكـبة أحمد بابا التـنبكتي:

ذكر السلاوي الناصري أن بني آقيت التكروريين كانوا من أهل الوجاهة في مدينة تمبكتو، ولهم رياسة شهيرة ببلاد السودان ..وتعددت فيهم العلماء والأئمة والقضاة... وكانوا من أهل اليسار والسؤدد والدين لا يبالون بالسلطان فمن دونه.

ولما فتح محمد المنصور بلاد السودان أبقاهم الباشا محمود على حالهم غير أن أهل السودان سئموا ملك المغاربة فتخوف المنصور من آل آقيت فقبض على جماعة منهم كان فيها الفقيه أبو العباس أحمد بابا التنبكتي، وقد عُرفت عشيرة التنبكتي بجمع الكتب حيث نهب للتنبكتي

ست عشرة مائة مجلد وكان القبض عليهم في أواخر محرم سنة اثنتين وألف ووصلوا إلى مراكش في أول رمضان وسرحوا يوم الأحد الحادي والعشرين من رمضان سنة أربع وألف.

التقى التنبكتي المنصور وسأله عن حاجته في اعتقاله وتضييع كتبه وتصفيده من تنبكتو حتى سقط على ظهر الجمل واندقت ساقه فأجاب المنصور " .. بأن ذلك حدث.. رغبة في جمع الكلمة.. وأنتم في بلادكم من أعيانها فإن أذعنتم أذعن غيركم.."، وكان المنصور قد اشترط على عشيرة التنبكتي السكن في مراكش، ولما توفي أذن ابنه زيدان لهم بالرجوع(السلاوي، أ.1955: ج5، 130)

4- نكبة ابن مرزوق الخطيب التلمساني:

سُجن ابن مرزوق الخطيب أكثر من مرة نتيجة الفتن والصراعات المتواصلة بين بلاطات الدول الثلاث، المرينية والزيانية والحفصية، كما اشتغل بعديد البلاطات مما جعله عرضة للمكائد والشكوك، كما تقرّب إلى السلطان المريني أبو الحسن بعد استيلائه على تلمسان حيث كان عمّه محمد ابن مرزوق مقربا من السلطان المريني، وقد عمل في هذه الفترة خطيبا لجامع العباد(ابن مرزوق، م.1981: 23)، وخلال هذه الفترة أرسله السلطان أبو الحسن إلى قشتالة لإبرام الصلح وفداء ابن أبي الحسن أبي عمر تاشفين الذي أُسر في واقعة طريف، كما رافق الحملة المرينية على تونس في سبتمبر **1347**م(ابن مرزوق، م.1981: 24)**.**

بعد استرداد تلمسان من طرف الزيانيين انتقل ابن مرزوق إليها واجتمع بسلطانها سعيد عثمان بن عبد الرحمن وأخيه أبي ثابت، هذا الأخير أسره بعدما كلفه السلطان الزياني بالخروج لملاقاة أبي الحسن المريني وعقد اتفاقا معه بعد عزمه دخول تلمسان، وقد نفي بعد ذلك إلى الأندلس عام **1351** م(ابن مرزوق، م.1981: 26)، وبعد عودته إلى فاس أرسله السلطان أبو عنان إلى تونس ليخطب إحدى بنات السلطان أبي يحيى الحفصي ولما لم يوفق في مهمته اتهم بالتضامن مع الرفض التونسي وسجن للمرة الثانية وغادر السجن قبيل مقتل أبي عنان عام 1358م.

عمل ابن مرزوق في بلاط السلطان المريني الجديد أبي سالم بن أبي الحسن وبعد اغتيال السلطان عام **1361**م سجن للمرة الثالثة وغادر السجن بعد عامين متجها نحو تونس واستقبله السلطان أبو إسحاق إبراهيم حيث عمل في مسجد الشماعين(ابن مرزوق، م.1981: 27).

5- أبو الوليد بن رشد، النكبة الكبرى:

كان ابن رشد فقيها وطبيبا وقاضيا حيث تولى القضاء في اشبيلية وفي قرطبة، ولما صار أبو يعقوب خليفة اتخذه طبيبا لنفسه، وبعد ذلك بقليل تولى القضاء في مسقط رأسه مرة أخرى(دي بور، ت.1955:، 384، 385).

وفي هذا الصدد يقدم المراكشي نصا حول الحادثة حيث يذكر قائلا "... وفي أيامه نالت أبا الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن رشد المقدم الذكر محنة شديدة (المراكشي، ع.1881: 223).

ويقف المراكشي عن الأسباب التي أدت إلى هذه الحادثة فيضيف بالقول :".. كان لها سببان جلي وخفي فأما سببها الخفي وهو أكبر أسبابها فإن الحكيم أبا الوليد رحمه الله أخذ في شرح كتاب الحيوان لارسطاطاليس صاحب كتاب المنطق فهذبه وبسط أغراضه وزاد فيه ما رآه لائقا به فقال في هذا عند ذكره الزرافة وكيف تتولد وبأي أرض تنشا وقد رأيتها عند ملك البربر جاريا في ذلك على طريقة العلماء في الإخبار عن ملوك الأمم وأسماء الأقاليم غير ملتفت إلى ما يتعاطاه خدمة الملوك ومتحيلو الكتاب من الإطراء والتقريظ وما جانس هذه الطرق(المراكشي،ع.1881:224).

ومن الأسباب التي ساقها المراكشي في معرض حديثه ذكره لمسألة المنافسة التي تعرّض لها ابن رشد في قرطبة حيث يذكر:".. ثم إن قوما ممن يناويه من أهل قرطبة ويدعي معه الكفاءة في البيت وشرف السلف سعوا به عند أبي يوسف ، وقد وجد البعض من ما كتب بخط ابن رشد وحمله إلى أمير المؤمنين الذي ".. أمر الحاضرين بلعنه ثم أمر بإخراجه على حال سيئة وإبعاده وإبعاد من يتكلم في شيء من هذه العلوم وكتبت عنه الكتب إلى البلاد بالتقدم إلى الناس في ترك هذه العلوم جملة واحدة وبإحراق كتب الفلسفة كلها إلا ما كان من الطب

والحساب وما يتوصل به من علم النجوم إلى معرفة.." (المراكشي، ع.1881: 224).

وحول هذه الحادثة يذكر السلاوي الناصري.. فرفع إليه في القاضي أبي الوليد بن رشد المعروف بالحفيد مقالات نسب فيها إلى المرض في دينه ومعتقده، وكان أحد فلاسفة الإسلام، وربما ألفى بعضها بخط يده فحبس ثم أُطلق وأُشخص إلى مراكش وبها كانت وفاته رحمه الله ((السلاوي، أ.1954: ج2، 193).

يقدم محمد عابد الجابري قراءة أخرى لنكبة ابن رشد حيث يذكر أن هذا الأخير خص أبا يحيى أخ المنصور بكتاب وقد كان أخ المنصور واليا على قرطبة ولما مرض المنصور تباطأ أبو يحيى في الرجوع إلى قرطبة طمعا في وفاته(الجابري، م.1998: 64)، ورغم ذلك اضطر أبو يحي إلى الرجوع إلى قرطبة واستمال أشياخ الجزيرة ودعاهم لنفسه، ولما شفى المنصور زاره طمعا في استعادة ثقته غير أن المنصور ضرب عنقه(الجابري، م.1998: 65).

ويقول الجابري ".. نحن لا نشك في أن ملف الاتهام هذا له علاقة بحركة أبي يحيى .. ولا نشك كذلك في كون الشخصيات التي نكبت مع ابن رشد بدعوي اشتغالهم بعلوم الأوائل إنما نكبت لنفس السبب.. علاقة ما بأبي يحيى الذي اتصل برجالات الأندلس وأعيانها يطلب مساندتهم وتأييدهم في مسعاه لخلافة أخيه المريض.. (الجابري، م.1998: 66).

6- نكبة ابـن العريـف الصنهاجي:

يعد ابن العريف الصنهاجي من أهم النماذج التي ميزت العلاقة بين السلطة الدينية والسلطة السياسية، نظرا لمنزلة ابن العريف الدينية في الأندلس نظرا لمنزلته الدينية ومساهمته القوية في مجال التصوف، الأمر الذي أثار انتباه السلطة آنذاك.

كان والد ابن العريف الصنهاجي من رجال المعتصم بن صمادح ونشأ ابنه أبو العباس نشأة متواضعة، حيث كان يشتغل في صباه عند حائك وقد ترك هذه الحرفة لتعلقه بالعلوم الدينية، وقد قرأ على يد أبي

الحسن البرجيني بالمرية وأبي القاسم بن النخاس بقرطبة، كما أخذ الحديث عن أبي خالد يزيد مولى المعتصم وأبي بكر عمر بن رزق المعروف بابن الفصيح وأبي محمد عبد القادر بن الحناط القروي، وقد اشتهر بالزهد والعبادة، ومن شعره: (عبد العزيز، س.1984: 183).

سلوا عن الشوق من أهوى فإنهم أدنى الى النفس من وهمي ومن نفسي

فمن رسولي الى قلبي ليسالهم عن مشكل من سؤال الصب ملتبس

حلوا فؤادي فما يبذي، ولو وطئوا صخرا لجاد بماء منه منبجس

يعد ابن العريف من أهم متصوفة الغرب الإسلامي، فقد تبنى أفكار الغزالي المنطلقة من مجاهدة النفس والخوض في العلوم الباطنية والزهد في منازل الصوفية والعطايا والمواهب الإلهية(ابراهيم، أ.1993: 132)، وقد لخصت أراء ابن العريف في القول في الزهد في ما سوى الله، أي الزهد في كل شيء حتى في الأحوال والمقامات والكرامات، وهذا بغرض القرب من الله والاستضاءة بنور الكشف والوصول إلى مقام الفناء عن كل شيء حتى الذات(حميدي، خ.2011: 145)، وقد بين ابن العريف درجات الحياة الصوفية في كتابه محاسن المجالس، فرتبها في اثني عشر درجة هي المعرفة، والإرادة، والزهد، والتوكل، والصبر، والحزن، والخوف والرجاء، والشكر، والمحبة، والتوبة، وأخيرا الأنس بالله(عصمت، ع.1991: 44).

ذكر الناصري أن وفاة ابن العريف الصنهاجي كانت بعد اختلافه مع أمير المرابطين حيث قال"..وفي سنة ست وثلاثين وخمسمائة توفي الشيخ الفقيه أبو العباس أحمد بن محمد بن موسى بن عطاء الله الصنهاجي المعروف بابن العريف، كان متناهيا في الفضل والدين والزهد في الدنيا، منقطعا إلى الخير، يقصده الناس ويألفونه فيحمدون صحبته، وسُعِي به إلى أمير المسلمين علي بن يوسف(1106-1143م) فأمر بأشخاصه إلى حضرة مراكش فوصلها وتوفي بها ليلة

الجمعة الثالث والعشرين من صفر من السنة المذكورة ... وندم أمير المؤمنين على ماكان منه له في حياته، وظهرت له كرامات رحمه الله.." (السلاوي، أ.1954: ج2، 68).

ويذكر ابن الزيات التادلي أيضا بخصوصه قائلا ".. أصله من طنجة، وإنما سمي والده بالعريف لأنه كان بطنجة صاحب حرس الليل، وذكر عنه أن القاضي ابن أسود كان بالمرية فوفد على علي بن يوسف بمراكش فسعى بابن العريف عنده وخوفه منه غاية التخويف، فكتب علي إلى عامل المرية يأمره بأشخاصة إلى مراكش، فأمر به العامل فأدخل في القارب ليخرج به في البحر إلى سبتة.. "(ابن الزيات، أ.1984: 118).

كان قاضي ألمرية ابن سعود قد سعى بابن العريف لدى علي بن تاشفين وخوّفه منه غاية التخويف، فأمر هذا الأخير باشخاصه، فكبّله عامل ألمرية.. فقال ابن العريف: روعنا، روعه الله، فلقيه العدو في البحر فحمله أسيرا، ولما وصل ابن العريف إلى سبتة قال: كنت أريد أن لا يعرفني السلطان، ولما وصل الى مراكش، أكرمه السلطان، فطلب منه ابن العريف منه اخلاء سبيله، قبل أن يضع له السم،ولما أُطلق سراح ابن العريف ورأى القاضي ما كان من الأمير بشأنه، وضع له السم، ولما علم الأمير بذلك أمر بأن يبعث القاضي ابن أسود إلى السوس حيث سُقي السم هناك فمات عام 536هـ(ابن الزيات، أ.1984: 119).

يستبعد بعض الدارسين أن يكون ابن العريف قد سعى الى السلطة، بالنظر الى وصاياه الى مريديه، غير أنه قد يكون غير راضي عن تدهور الأوضاع وغياب النقد لدى بعض العلماء، حيث رد عليه البعض قائلين:"اشتغل بنفسك وليكن نظرك الى الله وشغلك.." (غرميني، ع.2001: 190).

7- قضية الإحياء، السلطة المرابطية والفقهاء:

ارتبطت الدولة المرابطية في مراحلها الأولى بالفقهاء الذين كان لهم بارز الأثر في تأسيسها، وقد تواصلت تلك العلاقة مع مختلف سلاطين الدولة، فقد حرص هؤلاء على إيجاد علاقة مثالية معهم، فهذا السلطان يوسف بن عبد المؤمن".. لم يزل يجمع الكتب من أقطار

الأندلس والمغرب ويبحث عن العلماء، وخاصة أهل علم النظر، إلى أن اجتمع له منهم ما لم يجتمع لملك قبله من ملك المغرب، وكان ممن صحبه من العلماء المتفننين أبو بكر محمد بن طفيل.. حيث كان السلطان شديد الشغف به.." (المراكشي، ع.1881: 172).

ومن جانب أخر كان صعود الموحدين، ونهاية دولة المرابطين مرتبطا بدعوة الإمام الغزالي للمهدي،كما تذكر بعض المصادر، وهذا بعدما اتفق علماء قرطبة على حرق كتابه،".. وأما قاضيها ابن حمدين فقال بكفر مؤلفه، ثم كتب علماء قرطبة الى علي بن يوسف يأمرونه بأن يأمر باحراقه في جميع بلاد الأندلس والمغرب.." (ابن الأحمر، إ.1972: 33، 34).

ويبدو أن خطوة حرق كتاب الغزالي جاءت بإيعاز من السلطة الدينية كما يُظهر ذلك صاحب نظم الجمان، قائلا:".. في أول عام ثلاثة وخمسمائة عزم علي بن يوسف- عن إجماع قاضي قرطبة أبي عبد الله محمد بن علي بن حمدين وفقهائها- على إحراق كتاب أبي حامد الغزالي المسمى بالإحياء"(ابن القطان، أ.1990: 70)، ونجد في كتاب المعزى في مناقب الشيخ أبي يعزى ما يؤكد أن أمر الإحراق صدر من طرف الفقهاء حيث".. اتفقت جماعة من علماء المغرب على حرق كتابه، فحرق ما وجد منه في رحبة الجامع من الباب الغربي من جامع علي بن يوسف، وكان ذلك سنة ثلاث وخمسمائة من تولية علي بن يوسف(التادلي، أ. 1996: 329).

أما الغزالي".. فقد رفع يده للدعاء وقال:".. اللهم مزق ملكهم كما مزقوه، وأذهب دولتهم كما أحرقوه، وملك قرطبة للكفار كما قال قاضيها بكفري، فقال المهدي وكان في المجلس..على يديّ؟ فقال الغزالي، على يدك.."(ابن الأحمر، إ.1972: 34).

لقد أخذت فكرة الابتعاد عن السلاطين نماذج مختلفة، ومن أهم ذلك رفض العلماء وتهربهم من تقلد المناصب التي عرضت عليهم، ومن أهم هذه النماذج نجد سليمان بن يوسف بن إبراهيم الحسناوي البجائي الذي أكره على قضاء الجماعة، غير أنه تملص منها، أم محمد بن يوسف السنوسي فقد تعوّذ من خواص السلطان، واتخذ طريقا آخر لتجنبهم، كما استدار للحائط في مناسبة أخرى، وكذلك الأمر بالنسبة

للإمام الحسن أبركان الذي رفض الخروج الى السلطان الزياني أبي مالك عبد الواحد الذي جاءه للتبرك، كما رفض أيضا هبات السلاطين شأنه في ذلك شأن محمد السنوسي(قاتل،إ.2016:23).

8- صورة السلطان في نصوص نوازل المعيار المعرب:

قدم كتاب المعيار المعرب للونشريسي مجموعة مهمة من الفتاوى المتعلقة بصورة السلطان بشكل عام في مجتمع الغرب الإسلامي، وطبيعة العلاقة بين السلطة السياسية ومختلف الفئات، خاصة فئة الفقهاء، وقد اختلف مستويات حضور السلطان في نصوص النوازل الفقهية، ومن أهم النماذج التي تصدرت المعيار في هذا المجال نجد مواقف الفقهاء من مغارم السلطان، حيث " سئل أبو محمد صالح عمن رمى عليهم السلطان مالا فيتعاون الناس على جمعه على وجه الإنصاف"، والأمر نفسه بالنسبة " للخراج في ديوان السلطان ظلما على جنات مشاعة بينهما"، وهنا نجد تصريح النص النوازلي بظلم بعض السلاطين في فرض الخراج(الونشريسي، أ. 1981:ج 6، 151)

يقدم النص النوازلي نموذجا آخر لمن " جار عليه السلطان فهرب عن ماله وترك أرضا"، حيث أمر السلطان بعمارة الأرض برجل أخر، وهو الأمر الذي يحيل إلى تردي علاقة بعض الأشخاص ببعض السلاطين(الونشريسي، أ. 1981:ج 6، 179)، كما تظهر مسألة جواب الداودي عن حكم " من أجلاهم السلطان وأخرجهم عن موضعهم واصطفى رباعهم"، وهي إشارة مهمة لتدخل السلطان في تحويل إقامة بعض القبائل(الونشريسي، أ. 1981:ج 9، 171)، والأمر نفسه من حكم الأكل من طعام السلطان حيث يورد الونشريسي نصا " لحكم أكل طعام السلطان وأخذ صلته(الونشريسي، أ. 1981:ج 6، 177)

وفي مواضع أخرى من النوازل المتعلقة بالسلطان يقدم النص النوازلي صورة عن ملكية السلطان المتعلقة بالعقارات مثلا في المجال الحضري، حيث يورد الونشريس نصا للتساؤل عن " حكم بيع أنقاض الحوانيت المقامة على أرض السلطان أو الأراضي المحبسة(

الونشريسي، أ. 1981:ج 6، 257)أو حكم الغرس في أراضي السلطان(الونشريسي، أ. 1981:ج 6، 469)

أما في المجال الديني فقد أشار الونشريسي إلى التساؤل على الموقف من " ذكر الصحابة والسلطان في صلاة الجمعة"، وقد حدد الونشريسي موقفه من ذلك بالـتأكيد على أن ذلك من "البدع المحدثة، فأما بدعة ذكر الصحابة رضي الله عنهم في ذلك هذا عندي جائز حسن"(الونشريسي، أ. 1981:ج 6، 383)

وقد تحفّظ الونشريسي من بعض الأقوال التي تدعي الإجماع المذكور في الكتب، مضيفا" فهذا شيء ما رأيته ولا سمعته، وكل ذي نقل رهين بثبوته من حيث نقله"، مستشهدا بزهاد السلام والكوفة الذين " قاموا إلى الصلاة إذا بلغ الإمام إلى الدعاء لأهل الدنيا.. ولا يصغون اليهم حينئذ، لأنه لغو عندهم.." (الونشريسي، أ. 1981:ج 6، 384)، كما أشار الونشريسي إلى حادثة خطبة موسى بن نصير الذي يم يدع في خطبته لأمير المؤمنين بالقيروان، وقد ورد هذا النص في معرض التساؤل عن حكم بطلان الخطب التي يذكر فيها السلاطين (الونشريسي، أ. 1981:ج 6، 385)، كما ذكرت هذه المواقف في الجزء الثاني من المعيار في معرض حديث الونشريسي عن البدع المستحسنة والمذمومة، قائلا:" ومنها ذكر الصحابة والخلفاء والسلاطين في الخطبة، مشيرا الى قول عز الدين: ذكرهم في الخطبة بدعة غير محبوبة(الونشريسي، أ. 1981:ج 2، 469)، وقد شكلت مسألة تبرعات السلاطين للزوايا محل تساؤل، حيث ورد السؤال الى أبي علي منصور بن علي الزواوي(الونشريسي، أ. 1981:ج 6، 171)

وقد عبر الونشريسي في مواضع أخرى عن موقفه من علاقة بعض العلماء بالسلطان، حيث عد ذلك من البدع المستحدثة، قائلا: "ولنصلها بخاتمة تشير الى أحوال العلماء أيضا.واعلم أن شر العلماء علماء السلاطين، وللعلماء معهم أحوال، فكان الصدر الأول يفرون منهم وهم يطلبونهم"(الونشريسي، أ. 1981:ج 2، 480)، وهو انتقاد صريح لعلاقة العلماء بالسلاطين من طرف الونشريسي

الخاتمة:

لم تكن العلاقة بين الفقهاء والسلاطين مثالية في كل الأحوال، إذ تميزت بشد وجذب من الطرفين، ففي الوقت الذي حاول فيه السلاطين إضفاء الشرعية على حكمهم وإخضاع الفقهاء، وتجنب انتقاداتهم، حرص هؤلاء على البقاء بعيدا على أجواء القصور والبلاطات، الأمر الذي جعلهم في شبهة دائمة، خاصة مع تغير ظروف الحكم وتوالي التطورات السياسية التي كان الفقهاء يبدون رأيهم فيها في كثير من المرات، الأمر الذي جعل شرعية الحكّام على المحك.

المراجع:

- إبراهيم القادري، بوتشيش.(1993).**المغرب والأندلس في عصر المرابطين، المجتمع- الذهنيات – الأولياء،** ط1، بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر.
- ابن الآبار، محمد.(1995).**التكملة لكتاب الصلة،** (تحقيق عبد السلام الهراس) ج2، د ط ، د م، دار الفكر للطباعة.
- ابن الأحمر، إسماعيل.(1972).**بيوتات فاس الكبرى،** د ط، الرباط، دار المنصور للطباعة والوراقة.
- ابن مرزوق، محمد.(1981) .**المسند الصحيح الحسن في مآثر ومحاسن مولانا أبي الحسن**(تحقيق ماريا خيسوس بيغيرا)، د ط، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع.
- التادلي الصومعي، أحمد.(1996).**كتاب مناقب الشيخ أبي يعزي،** (تحقيق: علي الجاوي) د ط، الرباط، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية.
- التادلي، ابن الزيات.(1984).**التشوف إلى رجال التصوف وأخبار أبي العباس السبتي،**(تحقيق: أحمد التوفيق) د ط، الدار البيضاء، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس.
- التنبكتي، أحمد بابا.(1989).**نيل الابتهاج بتطريز الديباج،** (تقديم: عبد الحميد عبد الله الهرامة)،ط1، طرابلس، منشورات الدعوة الإسلامية، طرابلس.
- الجابري، محمد عابد.(1998).**سيرة وفكر، دراسة ونصوص،** ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

- السلاوي، الناصري. (1955).**الإستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى**، ج4،ج5، (تحقيق: جعفر الناصري ومحمد الناصري) د ط،، الدار البيضاء، دار الكتاب.
- السلاوي، الناصري.(1954).**الإستقصا لإخبار دول المغرب الأقصى**، ج2، (تحقيق: جعفر الناصري ومحمد الناصري) د ط، الدار البيضاء، دار الكتاب.
- الشفشاوني، ابن عسكر.(1977).**دوحة الناشر لمحاسن من كان بالمغرب من مشايخ القرن العاشر**،(تحقيق:محمد حجي)، د ط، الرباط، دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر.
- المراكشي، ابن القطان.(1990) . **نظم الجمان لترتيب ما سلف من أخبار الزمان**، (تحقيق: محمد علي مكي)،د ط، بيروت، دار الغرب الإسلامي.
- المراكشي، عبد الواحد.(1881).**المعجب في تلخيص أخبار المغرب**، د ط، د م، مطبعة ليدن.
- إلهام، قاتل.(2016).« العالم والسلطان في المغرب الأوسط جدلية ولاء وبراء»، **مجلة عصور الجديدة**، مخبر تاريخ الجزائر، المجلد 6، العدد 23، صص (287-270).
- الونشريسي، أحمد بن يحيى.(1981).**المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل افريقية والأندلس والمغرب**،ج2، 4، 6، 9، 11، خرجه جماعة من الفقهاء بإشراف الدكتور محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت ،
- ت، ج، دي بور. (د ت).**تاريخ الفلسفة في الإسلام**، (ترجمة: محمد عبد الهادي أبو ريدة)،ط5، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية.
- حميدي، حميدي.(2011).**نشأة التصوف في المغرب الإسلامي الوسيط، اتجاهاته، مدارسه، أعلامه**، ط1، إربد، عالم الكتب الحديث.
- دندش عصمت، عبد اللطيف. (1991): **أضواء جديدة على المرابطين**، ط1، بيروت، دار الغرب الإسلامي.

- عبد السلام، غرميني.(2001).**المدارس** الصوفية المغربية والأندلسية في القرن السادس الهجري، التاريخ والفكر، ط1، الدار البيضاء، دار الرشاد الحديثة.
- عبد العزيز، سالم. (1984).**تاريخ مدينة المرية الإسلامية**، د ط، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة.

للإحالة على هذا المقال:

- سعيداني لخضر، (2022)، «**علاقة الفقيه بالسلطان في الغرب الإسلامي خلال العصر الوسيط**». **المواقف**، المجلد: 17، العدد: خاص، جانفي 2022، ص. ص 715- 730.